أرقام 4

العدد ٣١ | ٣ آذار ٢٠٢٦

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:

«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

دياسبورا تُعيد رسم المصير اللبناني

داود رمّال

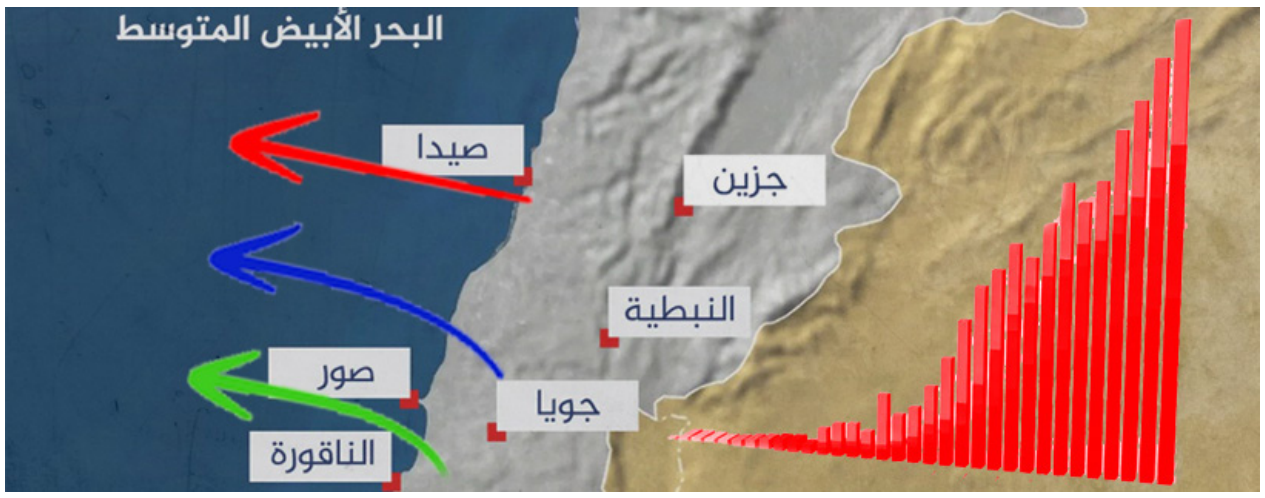

لم تكن «الدياسبورا» اللبنانية يومًا مجرّد ظاهرة اجتماعية محدودة في الزمان والظروف أو خيارًا فرديًّا لتحسين شروط العيش، بل شكّلت على امتداد أكثر من قرن بُنية موازية للكيان اللبناني نفسه، تمدّه بالأوكسجين حين يختنق في الداخل، وتكشف في الوقت عينه ضعفه كلما تحوّلت الهجرة من فعل طموح إلى هروب جماعي.

فمنذ نشوء لبنان الحديث، ارتبط اسمه بالهجرة كما ارتبط بالعيش المشترك، وانتشر أبناؤه في القارات الخمس حتى بات من النادر أن تُذكر دولة أو مدينة من دون أن يُعثر فيها على أثر لبناني فاعل اقتصاديًّا أو ثقافيًّا أو سياسيًّا. غير أنّ ما يشهده لبنان اليوم، وخصوصًا في بيئته الشيعية، يتجاوز السياق التاريخي التقليدي للهجرة، ويدخل في خانة التحوّل البُنيوي العميق الذي يهدّد التوازنات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية، ويضع الكيان برمّته أمام اختبار وجودي غير مسبوق.

الهجرة اللبنانية تاريخيًّا كانت وليدة الأزمات المتراكمة؛ اقتصادية، سياسية، أمنية، وأحيانًا حضارية. مرّت بمراحل متعدّدة ارتبطت بتدهور الزراعة والحِرَف في العهد العثماني، وبالمجاعات والحصار في الحرب العالمية الأولى، ثم بإخفاقات النمو خلال الانتداب، قبل أن تأخذ شكلًا محدودًا نسبيًّا في مرحلة الاستقلال الأولى مع ازدهار الاقتصاد الوطني. لكن منذ اندلاع الحرب اللبنانية في منتصف السبعينات، دخلت الهجرة طورًا تصاعديًّا لم يتوقف فعليًّا، حتى في فترات السِّلم النسبي، بل تعمّق بعد التسعينات بفعل حُكم الميليشيات التي انتقلت من الشارع إلى السلطة وقبضت على مؤسساتها، وأيضًا بفعل السياسات المالية والنقدية التي حوّلت الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد ريعي غير مستقرّ، وضربت القطاعات الإنتاجية، وفتحت الباب واسعًا أمام البطالة والفقر وتآكل الطبقة الوسطى. ومع الانهيار الكبير الذي تفجّر بعد عام ٢٠١٩، تحوّلت الهجرة إلى حُلم جمَعي، لا سيما لدى الشباب وأصحاب الكفاءات، وبات البقاء في لبنان استثناءً لا قاعدة.

في هذا الإطار العام، تكتسب «الدياسبورا» الشيعية بُعدًا خاصًّا وخطيرًا في آن. فالبيئة الشيعية، التي عاشت تاريخيًّا على هامش الدولة ثم دخلت بقوة إلى قلب المعادلة السياسية والعسكرية منذ أربعة عقود ونيّف، وجدت نفسها في السنوات الأخيرة أمام مسار تصادمي مفتوح مع الداخل والخارج. ومع ما سُمّي بـ«حرب الإسناد»، لم يكن الثمن محصورًا في الخسائر البشرية والمادية أو التهديدات الأمنية فقط، بل انسحب مباشرة على المجتمع نفسه، حيث دُفعت شريحة واسعة من الشيعة، وخصوصًا الشباب، إلى إعادة التفكير جذريًّا بمستقبلهم في لبنان. المؤشرات الأولية، رغم غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة، تتحدث عن موجة هجرة شيعية متسارعة، تشمل فئات عُمرية في ذروة الإنتاج، من خرّيجي الجامعات وأصحاب المهن والمهارات، ما يعني أنّ الطائفة تخسر اليوم جزءًا أساسيًّا من رأسمالها البشري، تمامًا كما خسر لبنان في مراحل سابقة نُخبه الفكرية والطبية والهندسية.

حزب قرّر الانتحار بنا... فماذا نحن فاعلون؟!

حدث ما كان الجميع يخشاه. اتّخذ ذلك الحزب المراهق، الذي رهن مصيرنا منذ عقود للأمر الغيبي ولمصالح الآخرين وحسابات ما وراء الحدود، قراره الأخطر: الانتحار بالدولة وشعبها، ووضع دمائهم وأملاكهم وأرضهم وماضيهم ومستقبلهم وذكرياتهم أحجارًا على رقعة الشطرنج وعلى رهانات خاسرة. أطلق بعض الصواريخ في الفراغ، انتقامًا وتأكيدًا على نهجه وعقيدته، فأدار عجلة دفع الأثمان من دون أي اكتراث لليوم التالي، ومن دون أي اهتمام بما ستكون عليه حال من أسماهم «بيئة» سلاحه على مدى عقود. زجّ البلاد في أتون الحرب مرةً أخرى، وبالأدوات نفسها التي أوصلته إلى الهزيمة سابقًا، وبالخطابات ذاتها ومصطلحاتها واستراتيجياتها وأضغاث أحلامها. بلاد مثخنة بانهيار اقتصادي وانفجار مرفأ وموجات هجرة متتالية وبجولات قتال خاسرة ومُكلفة تجد نفسها مرّة جديدة أمام مصير معلوم في سوداويته. الكثير من أهالي الجنوب اللبناني والضاحية الجنوبية والبقاع يجدون أنفسهم مرّة أخرى على قارعة الطريق من دون أي حماية ولا أي اهتمام؛ اللهمّ إلّا تحويل معاناتهم إلى وقود يشحن غضب آلة الكراهية والجنون التي يديرها الحزب إيّاه... توسّع لشريط اللاعودة والتهجير في الجنوب اللبناني وتفريغه من أجل تحويله إلى صندوق بريد دولي وإقليمي لا أكثر. الحزب ذاته الذي يضحي حتى الرمق الأخير بأبناء الطائفة التي يعتبر أنه يستند إلى عديدها وإرثها وثقافتها وتاريخها، مدّعيًا حمايتها، سوف يستمر في هذه الممارسة وهذا الانتحار ما لم يجد في الطائفة الشيعية من يقول له: لا، لقد بلغ السّيل الزبى، لسنا وقود حروبك الدائمة، فكفى ... نحن لبنانيون ولبنان وطننا النهائي.وهكذا، واجهت كاتمَ الصوت بـ«صفر خوف».

محتويات العدد

- دياسبورا تُعيد رسم المصير اللبناني (داود رمّال) ..... صفحة ١
- لماذا يتمسّك «الثنائي الشيعي» بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها؟ (جاد الأخوي) ..... صفحة ٢
- بين النجف وقُم: أيُّ دورٍ للمرجعية في زمن الدول المتصدّعة ؟ (عادل إسماعيل) ..... صفحة ٤
- مصادرة التنوّع: إعادة تشكيل المجتمع الشيعي في لبنان سياسيًّا وثقافيًّا وتاريخيًّا (جاد الأخوي) ..... صفحة ٣
- لقاء اللبنانيين الشيعة، ائتلاف الديموقراطيين، مواقف ونشاطات... ..... صفحة ٥
- تقرير شهري ـ شباط ٢٠٢٦: ستاتيكو ميداني وتصاعد خطابي... وصولًا إلى لحظة حرب إيران ..... صفحة ١٠

خطورة هذه الظاهرة لا تكمن فقط في أرقام المغادرين، بل في نوعيتهم ودوافعهم. فالهجرة الراهنة ليست هجرة فقراء يبحثون عن لقمة العيش فحسب، بل هجرة إحباط وانسداد أفق، وهجرة خوف من مستقبل غامض تُرسم ملامحه بالحروب والتوترات الإقليمية أكثر مما تُرسم بخطط التنمية والإصلاح. وهي، في الحالة الشيعية، تحمل بُعدًا إضافيًّا يتمثل في شعور متنامٍ بأنّ الخيارات الكبرى التي فُرضت أو اعتُمِدت باسم الطائفة، زجّت بها في مسار صدامي يفوق قدرتها على الاحتمال، ويهدّد وجودها الاجتماعي داخل وطن ينهار اقتصاديًّا ومؤسساتيًّا. بذلك، تتحوّل «الدياسبورا» الشيعية من امتداد طبيعي لـ«الدياسبورا» اللبنانية إلى نزيف صامت يعكس اهتزاز العقد غير المُعلن بين المجتمع والدور السياسي الذي أُنيط به.

تاريخيًّا، حملت الهجرة آثارًا مزدوجة على لبنان. فمن جهة، حرَمته من قوى عاملة متعلّمة استثمرت الدولة والأهالي في تعليمها، لتصبّ إنتاجيتها في اقتصادات الدول المضيفة؛ وأخلّت بالتركيبة الديموغرافية عبر هجرة ذكورية كثيفة أدّت إلى اختلالات اجتماعية وتراجع معدلات الإنجاب. ومن جهة أخرى، شكّلت تحويلات المغتربين شريان حياة للاقتصاد، وساهمت في صمود آلاف العائلات، وموّلت أنماطًا من الاستثمار، وإن بقيت بمعظمها محصورة في العقارات والاستهلاك. إلّا أنّ هذه المعادلة باتت اليوم مهدّدة بالانقلاب، إذ إنّ الاعتماد المتزايد على تحويلات الخارج يقابله تآكل مستمر في الداخل، وتحويل المجتمع المقيم إلى مجتمع انتظار، يعيش على ما يُرسله من غادر، لا على ما ينتجه هو.

أما على مستوى الكيان، فإنّ أخطر ما في الهجرة المتواصلة، وخصوصًا حين تطال كل الطوائف بلا استثناء، هو تفريغ لبنان من نُخبه ورساميله البشرية، ما يفتح الباب أمام تحولات ديموغرافية قسرية، ويُضعف قدرة الدولة على إعادة بناء نفسها. وفي ظلّ أزمات اللجوء والنزوح المزمنة، يصبح هذا التفريغ عاملًا إضافيًّا يهدّد التوازن الوطني، ويجعل من الكيان نفسه ساحة رخوة قابلة لإعادة التشكيل وفق موازين إقليمية لا يملك اللبنانيون التحكّم بمآلاتها.

من هنا، لا يمكن مقاربة «الدياسبورا» اللبنانية، ولا سيما الشيعية، بوصفها قدَرًا تاريخيًّا لا مفرّ منه. فهي نتاج سياسات وخيارات وصراعات داخلية وخارجية، كما هي نتاج إغراءات وفرص في الخارج. وإذا كان استقطاب المغتربين أو تشجيع عودتهم يبدو اليوم مهمة شبه مستحيلة في ظلّ الانهيار الشامل، فإنّ الحدّ من النزيف يبقى مرتبطًا بشروط واضحة وهي: استعادة الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، إعادة الاعتبار لحُكم القانون واستقلال القضاء، إصلاح البنية الاقتصادية والمالية، وإطلاق مسار تنموي يُعيد للاقتصاد طابعه المنتج، وقبل كل ذلك تحرير الدولة ومؤسساتها من احتلال قوى الأمر الواقع والذهاب إلى دولة مدنية أي دولة المواطنة، من دون ذلك، ستبقى «الدياسبورا» مرآة لفشل الداخل، وستتحوّل الهجرة من عنصر قوة تاريخي للبنان إلى علامة على انكشافه النهائي.

هكذا، تقف «الدياسبورا» الشيعية اليوم عند مفترق خطير؛ إمّا أن تكون رافعة مستقبلية تُعيد وصل الطائفة ولبنان بالعالم على قاعدة الدولة والحياة، وإمّا أن تتحوّل إلى شاهد إضافي على مرحلة أُخذ فيها مجتمع بأكمله إلى خيارات تجاوزت قدرته على الاحتمال، ودفعت أبناءه إلى البحث عن وطن بديل، فيما الوطن الأم يُفرغ بصمت.

(*) دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال

لماذا يتمسّك «الثنائي الشيعي» بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها؟ قراءة موسّعة في الحسابات السياسية

جاد الأخوي

في لبنان، لا تُقرأ الانتخابات النيابية كاستحقاق دستوري دوري فحسب، بل كمحطة مفصلية تُعيد رسم ميزان القوى الداخلي، وتؤشر إلى اتجاهات الشارع، وتمنح شرعية جديدة أو مجددة للسلطة القائمة. في نظام يقوم على توازنات دقيقة بين الطوائف والقوى السياسية، يصبح كل اقتراع بمثابة استفتاء على مرحلة كاملة، لا مجرد اختيار ممثلين.

من هنا، فإن تمسّك ما يُعرف بـ«الثنائي الشيعي» - أي «حزب الله» و«حركة أمل» بإجراء الانتخابات في موعدها، لا يمكن قراءته كموقف إجرائي تقني. إنه قرار سياسي محسوب، يستند إلى قراءة متأنية للواقع الداخلي، وإلى تقدير لموازين القوى الإقليمية، وإلى مقارنة دقيقة بين كلفة الذهاب إلى الانتخابات وكلفة تأجيلها.

التمسّك بالموعد هو، في جوهره، تعبير عن ثقة باللحظة الراهنة، وعن قناعة بأن الوقت يعمل لصالح هذا التحالف أكثر مما يعمل ضده.

أولًا: إعادة إنتاج الشرعية في نظام هشّ

في الأنظمة التوافقية، الشرعية ليست تفصيلًا شكليًّا، بل شرطًا أساسيًّا للاستمرار. المجلس النيابي هو مصدر السلطة التشريعية، ومن خلاله تتكوّن الحكومات ويُنتخب رئيس الجمهورية وتُقرّ القوانين. أي تشكيك بشرعيته ينعكس مباشرة على شرعية النظام ككل.

«الثنائي الشيعي» يدرك أن الانتخابات تمنحه فرصة لتجديد تفويضه الشعبي، وخصوصًا في الدوائر ذات الغالبية الشيعية حيث يتمتع بحضور تنظيمي متماسك وبشبكات خدماتية واجتماعية ممتدة منذ عقود. إعادة تثبيت الكتلة النيابية، ولو بالأرقام نفسها، تعني تثبيت الوزن السياسي داخل البرلمان، وتعني أيضًا إقفال الباب أمام أي سردية تتحدث عن «تآكل تمثيل أو «فقدان شرعية».

في المقابل، التأجيل يفتح الباب أمام نقاشات حساسة:

هل المجلس المُمدَّد له يملك شرعية اتخاذ قرارات مصير ية ؟

هل يحق له انتخاب رئيس جديد أو إقرار إصلاحات بنيو ية ؟

وهل يصبح عُرضة لضغوط خارجية تحت عنوان «تجديد الحياة السياسية»؟

بالنسبة إلى الثنائي، الانتخابات في موعدها أقل كلفة من إدارة سجال مفتوح عن الشرعية.

ثانيًا: ميزان قوى داخلي مناسب

تُجرى الانتخابات في سياق انهيار اقتصادي غير مسبوق، وهجرة واسعة، وتراجع ثقة مطلقة بالطبقة السياسية. لكن هذه الصورة العامة لا تنعكس بالضرورة بالتساوي على جميع القوى.

المعارضة، رغم حضورها الإعلامي، لا تزال تعاني من انقسامات بنيوية، ومن صعوبة في توحيد الخطاب واللوائح، ومن ضعف في الموارد المالية والتنظيمية. في المقابل، يمتلك الثنائي آلة انتخابية مجرّبة، وقاعدة ناخبين عالية الالتزام، وخبرة طويلة في إدارة المعارك ضمن النظام النسبي.

الانتخابات في موعدها تخدم الطرف الأكثر جهوزية

كل تأجيل يمنح الخصوم وقتًا إضافيًا لإعادة ترتيب صفوفهم، ولإقامة تحالفات أوسع، وربما لتطوير خطاب أكثر قدرة على اختراق البيئة الشيعية نفسها.

بعبارة أخرى، اللحظة الراهنة - بكل تناقضاتها - قد تكون اللحظة الأنسب لإعادة تثبيت التوازن القائم قبل أن تتغير المعطيات.

ثالثًا: منع الفراغ الدستوري وتفادي المغامرة

لبنان بلد شديد الحساسية تجاه الفراغات. تجربة الشغور الرئاسي، والشلل الحكومي، والانهيار المالي، كلها أظهرت هشاشة البنية الدستورية عندما تغيب المؤسسات أو تُمدَّد لنفسها.

أي تأجيل للانتخابات يفتح احتمال تمديد المجلس النيابي. والتمديد، في مناخ شعبي ناقم، قد يتحول إلى شرارة اعتراض أوسع، ويُعيد إلى الواجهة مطالب بإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية برمّتها.

الثنائي، كجزء أساسي من السلطة، يفضّل الاستمرارية الدستورية ولو بحدِّها الأدنى، على الدخول في مغامرة سياسية غير مضمونة النتائج. انتظام الاستحقاقات يمنح صورة «الدولة التي تعمل»، حتى لو كانت تعاني في جوهرها من أزمات عميقة.

رابعًا: تثبيت قانون الانتخاب وقواعد اللعبة

كل تأجيل انتخابي في لبنان يكاد يكون مدخلًا لنقاش قانون الانتخاب. القانون الحالي، القائم على النسبية مع الصوت التفضيلي، أتاح للثنائي الحفاظ على كتلته شبه الكاملة في دوائره الأساسية.

إعادة فتح النقاش قد تعني:

- توسيع اقتراع المغتربين بطريقة قد تؤثر في بعض الدوائر.
- اعتماد «الميغاسنتر» بما يسهل اقتراع شرائح جديدة.
- إعادة تقسيم الدوائر بما يغيّر طبيعة التحالفات.

أي تعديل يحمل في طيّاته احتمال عدم يقين. والثنائي، الذي بنى استراتيجيته الانتخابية على قواعد معروفة، لا مصلحة له في تغييرها طالما أنها تضمن له نتائج مستقرة.

التمسّك بالموعد هو، ضمنًا، تمسّك بالقانون القائم.

خامسًا: البعد الإقليمي والدولي

لبنان ليس جزيرة سياسية. موقع الثنائي في الداخل مرتبط أيضًا بحسابات إقليمية أوسع. في لحظة توتر إقليمي، يصبح الاستقرار الداخلي ورقة قوة.

إجراء الانتخابات في موعدها يبعث برسالة مزدوجة:

إلى الداخل، بأن البيئة الحاضنة لا تزال قادرة على إنتاج تمثيل واضح.

وإلى الخارج، بأن الساحة اللبنانية ليست في حالة اهتزاز أو فقدان سيطرة.

التأجيل، في المقابل، قد يُقرأ كمؤشر ضعف أو اضطراب داخلي، ما يفتح الباب أمام ضغوط أو شروط سياسية تحت عناوين الإصلاح أو إعادة هيكلة النظام.

سادسًا: قراءة المزاج الشعبي داخل البيئة الشيعية

صحيح أن الانهيار الاقتصادي طال الجميع، وأن التململ يطال كل البيئات. لكن الثنائي يراهن على عوامل عدة داخل البيئة الشيعية تحديدًا:

- ارتباط شريحة واسعة بخيارات استراتيجية تتجاوز المسألة الاقتصادية.
- شعور جزء من الجمهور بأن الصراع سياسي - أمني أكثر منه إداري - مالي.
- غياب بديل شيعي موحّد، قادر على خوض معركة شاملة.

كما أن شبكات الخدمات الاجتماعية والرعاية، رغم محدوديتها، ما زالت تلعب دورًا في الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك القاعدي.

الرهان هنا أن الامتعاض لن يتحول إلى تصويت عقابي واسع، بل قد يُترجم بنسبة اقتراع أقل أو بامتناع صامت، من دون أن يبدّل جوهريًا في توزيع المقاعد.

سابعًا: إدارة المخاطر بدل تجنبها

لا تخلو الانتخابات من مخاطر.

خرق محدود في بعض الدوائر قد يحمل دلالات رمزية تتجاوز حجمه العددي.

انخفاض نسبة الاقتراع قد يفتح نقاشًا حول مستوى الحماسة الشعبية.

خطاب معارض أكثر تنظيمًا قد ينجح في إحراج بعض التحالفات.

لكن في ميزان الربح والخسارة، تبدو هذه المخاطر أقل من مخاطر التأجيل.

التأجيل يعني فتح نقاش حول كل شيء: القانون، الشرعية، التحالفات، وربما طبيعة النظام نفسه.

أما الانتخابات، حتى لو حملت مفاجآت محدودة، فهي تُجرى ضمن إطار معروف، وبقواعد يمكن احتواؤها.

ثامنًا: بين الواقعية السياسية والرهان على الاستمرارية

قد يُنظر إلى إصرار الثنائي على إجراء الانتخابات في موعدها باعتباره تمسّكًا بالدستور. وقد يُقرأ، في المقابل، كاستثمار في ميزان قوى قائم. في الحالتين، هو خيار يقوم على الواقعية: الحفاظ على ما هو قائم أفضل من المخاطرة بما قد يأتي.

فالتحالف الذي تمكن خلال سنوات طويلة من تثبيت حضوره النيابي والوزاري، ومن التأثير في الاستحقاقات الكبرى، لا يرى في اللحظة الراهنة سببًا يدفعه إلى قلب الطاولة.

تاسعًا: الانتخابات كآلية لإعادة ضبط الداخل

ثمة بُعد إضافي يتعلق بإعادة ضبط الساحة الشيعية نفسها .

الانتخابات ليست فقط مواجهة مع الخصوم، بل أيضًا آلية لتنظيم البيت الداخلي، وتحديد الأحجام، وإعادة تأكيد الانضباط التنظيمي.

المعركة الانتخابية تعبّئ القواعد، وتُعيد ربطها بالقيادة، وتُظهر القدرة على الحشد. وهي، في هذا المعنى، استعراض قوة منضبط، يثبت أن التحالف لا يزال قادرًا على الإمساك بمفاصله الأساسية.

عاشرًا: سؤال التغيير وحدود الممكن

يبقى السؤال الأعمق:

هل يمكن للانتخابات، ضمن موازين القوى الحالية، أن تتحول إلى محطة تغيير فعلي؟

الإجابة لا تتعلق بالثنائي وحده، بل بقدرة القوى الأخرى على تحويل الاستحقاق إلى لحظة سياسية جامعة، تتجاوز الاعتراض النظري إلى مشروع بديل متكامل.

حتى الآن، يبدو أن ميزان القوى يميل إلى إعادة إنتاج المشهد نفسه، مع تعديلات هامشية. وهذا تحديدًا ما يدفع الثنائي إلى الاطمئنان النسبي إلى خيار الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

إصرار« الثنائي الشيعي» على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ليس خطوة تقنية عابرة، بل قرار استراتيجي مبني على تقدير متكامل مفاده أن:

- ميزان القوى الحالي مناسب لإعادة تثبيت التمثيل.
- الجاهزية التنظيمية تمنحه أفضلية واضحة.
- التأجيل يفتح عليه أبوابًا دستورية وسياسية غير مضمونة .
- الاستحقاق يشكل فرصة لتجديد الشرعية داخليًا وإرسال رسالة استقرار خارجيًا.

في نهاية المطاف، قد لا تكون الانتخابات معركة تغيير جذري بقدر ما هي معركة تثبيت واقع. لكن في نظام يقوم على التوازنات الدقيقة، أحيانًا يكون تثبيت الواقع بحد ذاته هدفًا سياسيًا كاملًا.

ويبقى الحكم النهائي لصناديق الاقتراع:

هل ستكون محطة تُعيد إنتاج المشهد نفسه، أم لحظة تراكم بطيء نحو توازنات مختلفة؟

الجواب لن تحدده رغبة أي طرف منفردًا، بل قدرة اللبنانيين - بكل تنوعهم - على تحويل الاستحقاق من إجراء دستوري إلى فعل سياسي يعكس إرادة فعلية في رسم مستقبل مختلف.

بين النجف وقُم: أيُّ دورٍ للمرجعية في زمن الدول المتصدّعة ؟

عادل إسماعيل

ليست الأحداث الكبرى مجرّد وقائع عابرة، بل لحظات كاشفة للفروقات العميقة التي كانت كامنة تحت السطح. وحين اهتزّ الإقليم باغتيال شخصيات عسكرية ارتبطت بالمشروع الإيراني العابر للحدود، بدا واضحًا أن الخلاف ليس سياسيًّا فحسب، بل هو اختلافٌ في تعريف دور المرجعية نفسها: أهي مرشدٌ للدولة أم قائدٌ لها؟ أهي ضميرٌ أخلاقي أم مركز قرار؟

في النجف تبلورت مدرسةٌ فقهية تميل إلى الاحتراز السياسي، يمثّلها اليوم المرجع الديني علي السيستاني. هذه المدرسة لا تُقصي الدين عن المجال العام، لكنها ترسم حدًّا واضحًا بين الإرشاد والإدارة. المرجعية هنا ليست سلطة تنفيذية، ولا قيادة عسكرية، بل ضميرًا وطنيًّا يوجّه وينبّه ويحذّر، من خارج مؤسسات الحكم لا من داخلها. لذلك تميل إلى حماية الدولة الوطنية، ولو كانت ضعيفة، على حساب أي مشروعٍ موازٍ قد يُزاحمها في السيادة.

من هذا المنظور يمكن فهم التحفّظات على تحويل البلدان إلى ساحات مواجهة مفتوحة، وعلى إنشاء فصائل مسلحة عابرة للمؤسسات، وعلى عسكرة الهوية المذهبية خارج الضرورات الدفاعية. وحتى حين صدرت فتوى الجهاد ضد تنظيم داعش، جاءت بوصفها استجابةً لخطرٍ وجودي، لا تأسيسًا دائمًا لبُنية عسكرية مستقلة عن الدولة. فالنجف ترى أن احتكار السلاح يجب أن يعود في النهاية إلى المؤسسات، وأن حماية الكيان الوطني مقدّمة على أي امتدادٍ إقليمي.

في المقابل، تشكّلت في قُم رؤية مختلفة مع نظرية ولاية الفقيه التي بلوَرها الإمام الخميني، واستمرّت في عهد علي خامنئي. هنا لا تُفهم المرجعية بوصفها مرشدًا فحسب، بل قائدًا أعلى لمشروعٍ سياسي ـ عقائدي. الدولة ليست إطارًا محايدًا، بل أداة لتحقيق غاية رسالية. ومن ثمّ يصبح بناء عمق استراتيجي خارج الحدود، ودعم الحلفاء عسكريًّا، وتأسيس شبكات ردعٍ إقليمية، جزءًا من التكليف السياسي والديني معًا.

في هذا النموذج، الوطنية لا تُلغى، لكن تُعاد صياغتها ضمن مفهومٍ أوسع: أمن الدولة يتحقق خارج حدودها، ومشروعها يتجاوز جغرافيتها. أما في نموذج النجف، فالسيادة وطنية أولًا، وأي توسّع خارجها يُقاس بميزان المصلحة الوطنية المباشرة لا بالهوية العابرة للحدود.

الخلاف إذن ليس حول التديّن الشخصي، ولا حول الشجاعة أو التضحيات، بل حول سؤالٍ بنيوي:

هل المرجعية فوق الدولة أم خارجها؟

هل السلاح وظيفة وطنية خاضعة للمؤسسات، أم أداة عقائدية ضمن مشروعٍ ممتدّ؟

في النجف، المرجعية تحمي الدولة أخلاقيًّا من دون أن تحلّ محلّها.

في قُم، المرجعية تقود الدولة ضمن رؤيةٍ أشمل تتجاوز حدودها.

لا يمكن إنكار أن المشروع الإقليمي الإيراني أثّر في موازين القوى، كما لا يمكن تجاهل أن تضخّم الفصائل وازدواجية السلاح أضعفا مفهوم الدولة في أكثر من ساحة. وبين الاعتراف بالمنجزات الأمنية وتسجيل التحفّظات السيادية، يقف الجدل الشيعي المعاصر أمام مفترقٍ حاسم:

هل يُعاد تعريف الدولة بما يخدم المشروع؛

أم يُعاد تعريف المشروع بما يحفظ الدولة؟

بين النجف وقُم يتحدّد الجواب، ويتشكّل مستقبل العلاقة بين المرجعية والسيادة، وبين الدين والدولة في زمنٍ تتصدّع فيه الحدود وتتنازع الولاءات.

مصادرة التنوّع: إعادة تشكيل المجتمع الشيعي في لبنان سياسيًّا وثقافيًّا وتاريخيًّا

جاد الأخوي

لم تدخل الثقافة الدينية الإيرانية إلى البيئة الشيعية في لبنان بوصفها تفاعلًا ثقافيًّا طبيعيًّا بين مجتمَعين، بل جاءت كمشروعٍ سياسي متكامل يمتلك أدواته الإعلامية والمالية والتنظيمية ويعمل بصبرٍ طويل على إعادة تشكيل الوعي واللغة والرموز. لم يكن الهدف إثراء التنوّع بل إنتاج نموذجٍ واحدٍ مغلق يُقصي الخصوصية التاريخية لشيعة لبنان الذين عُرفوا قبل هذا التحوّل بالانفتاح والعمل النقابي والوطني وبحضورهم في مؤسسات الدولة والمجتمع لا في خنادق المحاور.

هذا التحوّل لم يكن شكليًّا بل أصاب البنية العميقة للقيَم. صار الولاء للعقيدة السياسية العابرة للحدود أعلى من الولاء للوطن، وصارت مفردات الحياة اليومية مشبعةً بخطاب التعبئة والصراع. تبدّلت لغة الناس وتبدّلت أولوياتهم وتحوّل الهمّ المعيشي والاجتماعي إلى تفصيلٍ ثانوي أمام خطابٍ كبيرٍ لا يُطعم خبزًا ولا يبني دولة.

والأخطر أنّ هذا المسار لم يكتفِ بإعادة صياغة الوعي بل توجّه نحو استثمار الفئات الأكثر هشاشةً، أي الشباب. فبدلًا من أن يكونوا طاقةً للتعليم والعمل والابتكار، جرى دفعهم إلى مساراتٍ مغلقة تُقدَّم لهم على أنها قدرٌ وحيد. تُستبدل الجامعة بالدورة العقائدية، وسوق العمل بساحات التعبئة، والمستقبل الشخصي بخطاب التضحية الدائم. يُقال لهم إنّ خلاصهم في الاندماج الكامل في مشروعٍ سياسي، بينما يُسلب منهم حقّ الحلم الفردي والنجاح المهني والاستقرار الاجتماعي. وهكذا يخسر المجتمع نخبه المقبلة قبل أن تولد، ويُستنزف شبابه في مساراتٍ لا تعيد إنتاج اقتصاد ولا تبني مؤسسات ولا تفتح أفقًا للحياة الكريمة.

هذا الواقع لا يدمّر فقط فرص الأفراد بل يخلق حلقة فقر واعتماد دائم على منظومة سياسية تتحكّم بالموارد وبفرَص العمل وبالمساعدات، فيصبح الشاب أسير شبكة

الولاء بدل أن يكون مواطنًا حرًّا قادرًا على بناء مستقبله بجهده وعلمه. ومع الوقت يتحوّل الاستتباع الاقتصادي إلى استتباع فكري، فتضيق مساحة النقد ويُقابَل السؤال بالتخوين والطموح الفردي بالاتهام.

الأخطر أنّ المختلِف مع هذا النهج لم يعد يُعامَل كمواطن صاحب رأي بل كجسم غريب داخل بيئته، يُنظَر إليه برَيبة ثم يُوصَم بالانحراف ثم يُدفع تدريجيًا إلى خانة العداء. هكذا يُحاصَر اجتماعيًا ويُعزَل نفسيًا فيتحوّل الصمت إلى وسيلة النجاة الوحيدة. هذه ليست حالةً سياسيةً عاديّة بل آلية إقصاء منظَّمة تُنتج مجتمعًا أحادي الصوت يخاف فيه الناس من التفكير بصوتٍ عال.

بهذه الطريقة جرى نقل المجتمع من فضاء التعدّد الذي ميّز التجربة اللبنانية إلى فضاء الطاعة والانضباط العقائدي. لم يعد الانتماء للوطن هو القاسم المشترك بل الانتماء للمحور، ولم تعد الدولة مرجعية بل مجرّد ساحة، فخسر الشيعة دورهم التاريخي كشريكٍ مؤسِّس في الحياة اللبنانية ودُفعوا إلى خطوط تماسٍ إقليمية يدفعون كلفتها من أمنهم واقتصادهم ومستقبل أبنائهم، بينما القرار الفعلي خارج حدودهم.

كما أدّى هذا النهج إلى تفكيك العلاقات داخل البيئة نفسها، العائلة الواحدة انقسمت بين صامتٍ ومؤيّدٍ ومُتَّهَم، والقرية الواحدة صارت خاضعةً لمعيار الولاء لا لمعيار الكفاءة. سقطت فكرة التنوّع الداخلي التي كانت مصدر قوة وحلّ مكانها نموذجٌ يُكافئ التبعية ويُعاقب الاستقلالية. وهكذا تراجعت النخب الثقافية والاجتماعية التي صنعت حضور الشيعة في النقابات والجامعات والإدارة لصالح خطابٍ تعبويٍّ يقدّم الطاعة على المعرفة.

إن ما نعيشه اليوم ليس مجرّد اختلافٍ سياسي بل انقلابٌ ثقافيٌّ عميق على إرثٍ لبناني شيعي عريق قام على العلم والعمل والاعتدال والعيش المشترك. واستعادة هذا الإرث لا تكون بالحنين ولا بالصمت بل بكسر احتكار الصوت الواحد وفتح المجال أمام التعدّد وإعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة ولحقّ الإنسان في أن يختلف من دون أن يُخوَّن أو يُعزل. فالمجتمع الذي يخاف من الرأي الحر يفقد قدرته على بناء دولة، والمجتمع الذي يستعيد عقله يستعيد دوره وشراكته ومستقبله، ويعيد لشبابه حقّهم في الحياة لا في الاستنزاف الدائم.

رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين جاد الأخوي يشارك في لقاء «المنبر الوطني للانقاذ» مع رئيس الجمهورية جوزاف عون

الدولة والجيش خشبة خلاص الوطن

شارك رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين جاد الأخوي في اللقاء الذي جمع «المنبر الوطني للانقاذ» مع رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون في قصر بعبدا حيث اعتبر الرئيس عون «ان الدولة هي التي تحمي الجميع، وخيارنا بإستعادة الدولة سنكمل به مهما واجهتنا معوقات»، مشيرا الى "انه علينا معا الإستفادة من الفرص المتاحة امامنا لإعادة لبنان الى ما نطمح إليه، حيث تستعيد الدولة مكانتها بكافة مؤسساتها." وإذ اعتبر الرئيس عون أن «ما من احد كان يتوقع ان تقع حرب الآخرين من جديد على أرضنا، تلك الحرب التي ليس لنا علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد»، فإنه أمل في «ان يحصل خرق في المبادرة التي أطلقناها لكي نوقف الخسارة اليومية بحق جميع اللبنانيين في أرضهم وأرزاقهم وابنائهم، لأنه ليس هناك من أفق عسكري ممكن، وكلما تأخرنا كان الضرر والدمار أكبر. ونأمل معا ان ننقل وطننا الى المكان الذي نريده جميعا، فالجميع تعب ولا يريد الا خيار الدولة».

وقال الرئيس عون : «ما تمثلونه هو الموزاييك اللبناني الأصيل. فنحن جميعا نتفيأ بعلم واحد، وهويتنا واحدة. ليست الطوائف من تحمي لبنان، نحن كلنا نشكّل طائفة واحدة إسمها لبنان.»

أضاف رئيس الجمهورية: « الدولة هي التي تحمي الجميع. لكن البعض قام على فتات الدولة منذ العام ١٩٧٥ حيث ان اول مؤسسة تم ضربها كانت مؤسسة الجيش، وسقطت بعدها باقي مؤسسات الدولة. اليوم الدولة تستعيد مكانتها. ولكن قرابة النصف قرن من الإنهيار لا تتبدل دفعة واحدة، بل تباعا. والمنزعج من إستعادة الدولة لمكانتها ودورها هو الذي يخشى ان

يفقد دوره الذي اخذه على حساب الدولة ومؤسساتها.»

وقال: «نحن خيارنا بإستعادة الدولة سنكمل به مهما واجهتنا معوقات. وها أنتم اليوم هنا من كافة المناطق والطوائف، وهذا يعطينا دفعا إضافيا لنكمل بناء لبنان الذي نريده جميعا، وهو لبنان الحقيقي. الدولة فيه تحمي الجميع. وكما ذكرت اكرر ان المسؤولية مشتركة، وكلنا نكمل بعضنا البعض للإفادة من الفرص المتاحة امامنا لإعادة لبنان الى ما نطمح إليه، حيث تستعيد الدولة مكانتها بكافة مؤسساتها. وما تم منذ سنة الى اليوم كثير. لكننا مصممون على المضي قدما الى الأمام بعد أكثر في إستكمال كافة الخطوات.»

وتابع: «ما من احد كان يتوقع ان تقع حرب الآخرين من جديد على أرضنا، تلك الحرب التي ليس لنا علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد، والبعض يستقوي ويا للأسف بالخارج ضد الآخر في الداخل، عوض ان يستقوي بأخيه في الداخل ضد الخارج.

وقال: «نحن نقوم بالمبادرات، والدولة مسؤولة عن كافة أبنائها من مختلف الطوائف. ونأمل ان يحصل خرق لكي نوقف هذه الخسارة اليومية بحق جميع اللبنانيين في أرضهم وأرزاقهم وابنائهم. وما أطلقناه من مبادرة هو من اجل إنقاذ هذا البلد لأنه من الكفر الإستمرار في عناد

الحرب لأنه ليس هناك من أفق عسكري ممكن، وكلما تأخرنا كان الضرر والدمار أكبر. ونأمل معا ان ننقل وطننا الى المكان الذي نريده جميعا، فالجميع تعب ولا يريد الا خيار الدولة.»

وشدد رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين خلال مداخلة له على الالتزام بخطاب القسم والرهان على الدولة التي هي مرجعية جميع اللبنانيين والجيش كخشبة خلاص لما يعانيه لبنان حالياً من حرب مفروضة علله وعلى شعبه ارضاءاً لسياسات اقليمية.

وفي ختام اللقاء قدم أمين سر المنبر الدكتور حارث سليمان الى الرئيس عون مذكرة باسم المنبر الوطني للإنقاذ تضمنت «تاييدا لما ورد في خطاب القسم والقرارات السيادية»، من اجل «إعادة بناء الوطن والدولة، وطنا سيدا حرا، ودولة هي دولة القانون والمؤسسات والكفاءة وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية.»

اللقاء التشاوري للبنانيين الشيعة:
حصرية السلاح شرط ضروري لعودة النازحين إلى مدنهم وقراهم

عقد «لقاء اللبنانيين الشيعة» اجتماع تشاوري ضمّ عددًا من الناشطين، إلى جانب ممثلين عن ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين، مجموعة «نحو الإنقاذ»، جبهة أحرار لبنان، اتحاد جمعيات بعلبك الهرمل، «جنوبيون مستقلون»، واللقاء الوطني في الجنوب، حيث جرى التداول في الأوضاع الوطنية الراهنة والتحديات التي تواجه لبنان، لا سيما في ظل التصعيد الأمني والسياسي.

وأكد المجتمعون على مبدأ حصرية السلاح بيد الدولة اللبنانية، باعتباره المدخل الأساس لإعادة بناء الدولة واستعادة الاستقرار، وشرطًا ضروريًا لتهيئة الظروف الآمنة لعودة النازحين إلى مدنهم وقراهم.

كما شددوا على التزامهم الكامل بالدولة اللبنانية كمرجعية وخيار وحيد لجميع اللبنانيين، رافضين أي منطق بديل أو موازٍ ينتقص من سيادة الدولة أو يقوّض مؤسساتها.

ودعا المجتمعون الدولة اللبنانية، بكافة مؤسساتها، إلى تحمّل مسؤولياتها الوطنية، والعمل بجدية وحزم،

«ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين»: كيف لجهة حق تقرير مصير ٦ ملايين لبناني وجرّ البلاد لإسنادٍ عسكري خارجي بقرارٍ أحادي خارج الدولة؟

اللبنانيون الشيعة مواطنون يريدون دولةً طبيعية تحميهم وتحمي أبناءهم

عقد «ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين» بحضور منسق «لقاء اللبنانيين الشيعة» السيد محمد علي الأمين وأمين عام «جبهة أحرار لبنان» نضال أبو شاهين مؤتمر صحافي في مكتب أمم للتوثيق والأبحاث في بدارو، عرض خلاله رئيس الائتلاف جاد الأخوي موقف الائتلاف واللبنانيين الشيعة مما يجري من أحداث وتطورات على الساحة اللبنانية، حيث تساءل الأخوي من أعطى حق تقرير مصير ٦ ملايين لبناني لجهة حزبية؟ من فوّض أحداً أن يعرّض أطفال الجنوب والبقاع والضاحية، وأطفال كل لبنان، لخطر الموت والتهجير؟ وشدد على أن اللبنانيين الشيعة ليسوا في حرب مع محيطهم العربي، وليسوا جزءاً من مشروع إقليمي عابر للحدود بل هم مواطنون لبنانيون يريدون دولة طبيعية تحميهم وتحمي أبناءهم، وأكد أن أهل الجنوب والبقاع والضاحية ليسوا دروعاً بشرية أو صندوق بريد لتبادل الرسائل الإقليمية، ورفض معاقبة الشعب اللبناني بسبب قرارات أحادية واعتبر أن الحياد لم يعد موقفاً، بل ضرورة وجودية داعياً الدولة اللبنانية الى تفعيل خطة طوارئ إنسانية شاملة تشمل تجهيز مراكز إيواء وتأمين مخزون أدوية ومحروقات ودعم المستشفيات والمدارس في المناطق المهددة، وتحرك الدبلوماسي عاجل مع الدول العربية والمجتمع الدولي لتجنيب لبنان أي استهداف وتأكيد التزامه بعدم التصعيد، وتعزيز انتشار الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية لمنع أي استخدام للأراضي اللبنانية في صراعات خارج إطار الدولة، خاتماً أن الدولة وحدها تحمي الجميع والشرعية وحدها تمنع الانهيار الكامل.

في ما يلي كلمة رئيس ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين جاد الأخوي:

أيها اللبنانيون،

أيها الإعلاميون،

أيها الأصدقاء في الداخل والخارج،

نقف اليوم أمام مفترق خطير في تاريخ وطننا.

لبنان، الذي لم يشفَ بعد من جراح الانهيار الاقتصادي، ومن تداعيات انفجار مرفأ بيروت، ومن نزيف الهجرة والفقر والبطالة، يجد نفسه مجدداً مهدداً بأن يكون ساحة حرب نتيجة قرار لم يُتخذ في مجلس الوزراء، ولم يُناقش في مجلس النواب، ولم يُعرض على الشعب اللبناني.

لقد جرى إسناد عسكري لإيران من الأراضي اللبنانية، بقرار أحادي، خارج إطار الدولة، ومن دون أي تفويض وطني، وأكد أن قرار الحرب والسلم بحسب بخيار الدولة كضامن وحيد للأمن والاستقرار والسيادة.

وقف القتل والتهجير وصون كرامة المواطنين.

وختم المجتمعون بالتأكيد على ضرورة تكاتف الجهود الوطنية للخروج من الأزمة الراهنة، والتمسك

الدستور اللبناني من صلاحيات الدولة مجتمعة.

وهنا نسأل السؤال البديهي:

من أعطى حق تقرير مصير ٦ ملايين لبناني لجهة حزبية؟

من فوّض أحداً أن يعرّض أطفال الجنوب والبقاع والضاحية، وأطفال كل لبنان، لخطر الموت والتهجير؟

أولاً: البعد الإنساني – الكلفة التي يدفعها الناس

دعونا نتحدث بوضوح عن الإنسان، لا عن الشعارات.

أي مواجهة عسكرية على الأراضي اللبنانية تعني فوراً:

تهجير آلاف العائلات من قراها.

تعطّل المدارس والجامعات.

شلل في المستشفيات التي تعاني أصلاً من نقص التمويل والمستلزمات.

انقطاع الكهرباء والاتصالات والمواد الأساسية.

مزيداً من الفقر في بلد يعيش أكثر من نصف شعبه تحت خط الفقر.

هل يستطيع لبنان تحمّل موجة نزوح داخلية جديدة؟

هل تملك الدولة خطط طوارئ فعلية لإيواء الناس؟

هل لدينا مخزون كافٍ من الأدوية؟

هل لدينا قدرة على إعادة الإعمار إذا توسعت المواجهة؟

الجواب المؤلم هو: لا.

الجنوب ليس خط تماس سياسي، بل أرض ناس.

والضاحية ليست عنواناً عسكرياً، بل أحياء مكتظة بالأطفال والعائلات.

والبقاع ليس ساحة رسائل إقليمية، بل منطقة تعاني أصلاً من الحرمان.

القرار الذي يُتخذ في لحظة انفعال إقليمي، قد يدمّر حياة أجيال.

ثانياً: اللا مسؤولية في اتخاذ قرار الحرب

الدستور اللبناني واضح:

قرار الحرب والسلم من صلاحيات الدولة مجتمعة.

لكن ما حصل هو قرار عسكري اتُّخذ خارج المؤسسات، ووُضع اللبنانيون أمام أمر واقع.

هذه ليست مقاومة دفاعية عن أرض محتلة،

وليست رداً على اعتداء مباشر على لبنان،

بل هي إسناد لمحور إقليمي في مواجهة مفتوحة.

أي دولة في العالم، مهما كانت انقساماتها، لا تسمح لجهة حزبية أن تقرر الحرب نيابة عنها.

إن أخطر ما في الأمر ليس فقط التدخل العسكري، بل تكريس منطق أن الدولة شكلية، وأن القرار الحقيقي خارجها.

وهذا يقوّض فكرة لبنان نفسها.

ثالثاً: ماذا يمكن أن ينتج إذا استمر هذا المسار؟

إذا استمرت المواجهة أو توسعت، فإننا أمام احتمالات خطيرة:

استهداف أوسع للبنية التحتية اللبنانية.

تشديد العقوبات على لبنان ومؤسساته المالية.

توقف أي مساعدات دولية أو استثمارات.

انهيار إضافي في سعر العملة وارتفاع جنوني في الأسعار.

تصاعد التوتر الداخلي بين اللبنانيين.

وما يخيفنا أكثر هو تحميل الطائفة الشيعية مسؤولية قرار لم تتخذه كمكوّن شعبي، بل اتخذته جهة سياسية.

نحن هنا لنقول بوضوح:

اللبنانيون الشيعة ليسوا في حرب مع محيطهم العربي،

وليسوا جزءاً من مشروع إقليمي عابر للحدود.

هم مواطنون لبنانيون يريدون دولة طبيعية تحميهم وتحمي أبناءهم.

رابعاً: ماذا نطلب من الحكومة اللبنانية؟

نقول للحكومة بوضوح:

الحياد لم يعد موقفاً، بل ضرورة وجودية.

المطلوب فوراً:

منع الانخراط في أي حرب إقليمية.

قرار الحرب والسلم بيد الدولة وتنفيذ ذلك.

تفعيل خطة طوارئ إنسانية شاملة تشمل: تجهيز مراكز إيواء، تأمين مخزون أدوية ومحروقات، دعم المستشفيات والمدارس في المناطق المهددة.

التحرك الدبلوماسي العاجل مع الدول العربية والمجتمع الدولي لتجنيب لبنان أي استهداف، وتأكيد التزامه بعدم التصعيد.

تعزيز انتشار الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية لمنع أي استخدام للأراضي اللبنانية في صراعات خارج إطار الدولة.

إن موقف الحكومة اليوم يجب الوقوف عنده وإبداء الدعم الكافي ليصار إلى تنفيذه.

خامساً: رسالتنا إلى أهلنا في الجنوب والبقاع والضاحية

أنتم لستم دروعاً بشرية،

ولستم صندوق بريد لتبادل الرسائل الإقليمية.

حياتكم ليست تفصيلاً،

وبيوتكم ليست أوراق تفاوض.

من حقكم أن تعيشوا بأمان،

ومن حق أولادكم أن يذهبوا إلى مدارسهم بلا خوف من القصف.

سادساً: رسالتنا إلى المجتمع الدولي والعربي

لبنان ليس كتلة واحدة في هذا القرار.

هناك صوت لبناني واضح يرفض تحويل البلاد إلى ساحة مواجهة.

نطالب بدعم الدولة اللبنانية ومؤسساتها،

لا معاقبة الشعب اللبناني بسبب قرارات أحادية.

في الختام نحن اليوم لا نخوض سجالاً سياسياً،

بل نطلق صرخة وطنية إنسانية.

لبنان لا يحتمل حرباً.

لبنان لا يحتمل مزيداً من الدم.

لبنان لا يحتمل قرارات غير مسؤولة.

الدولة وحدها تحمي الجميع.

والشرعية وحدها تمنع الانهيار الكامل.

من هنا، نؤكد:

لا لحرب لا قرار لنا فيها،

لا لإقحام لبنان في صراعات الآخرين،

نعم لدولة سيدة،

نعم لجيش واحد،

نعم لقرار وطني جامع يحمي الإنسان قبل أي شعار.

عاش لبنان دولة حرة سيدة مستقلة

اعتبار استهداف المرشد الإيراني «اعتداءً على الشيعة» محاولة لاحتكار تمثيل طائفة كاملة وزجّها في صراعات لا تعبّر عن تنوّعها ولا عن إرادة أبنائها

بيان صادر عن ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين

ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين
LEBANESE DEMOCRATIC COALITION

يتابع ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين بقلق التطورات الأخيرة وما تعرّضت له دول الخليج العربية من اعتداءات إيرانية تمسّ سيادتها وأمنها، وتشكل تهديدًا للاستقرار الإقليمي.

نعلن تضامننا الكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، ونؤكد أن أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن العربي، وأن أي استهداف لأراضيها أو منشآتها هو اعتداء مدان ومرفوض.

كما نرفض ما صدر عن الرئيس الايراني باعتبار أن أي استهداف للمرشد الإيراني يُعد «اعتداءً على الشيعة»، إذ يشكل ذلك محاولة لاحتكار تمثيل طائفة كاملة وزجّها في صراعات لا تعبّر عن تنوّعها ولا عن إرادة أبنائها.

إن الشيعة العرب مواطنون في دولهم، وانتماؤهم الوطني يعلو فوق أي وصاية خارجية. كما أن ربط الصراعات السياسية بالهوية المذهبية مسار خطير يهدد السلم الأهلي ويعمّق الانقسامات.

ويؤكد الائتلاف أن مصلحة لبنان تقتضي تحييده عن صراعات المحاور وتعزيز علاقاته مع الدول العربية، ويدعو الحكومة اللبنانية إلى موقف واضح يجدد الالتزام بسيادة الدول ورفض الخطاب المذهبي التصعيدي.

حالة طوارئ دستورية لحصرية قرار السلم والحرب بيد الدولة اللبنانية، ومنع أي تحرّك عسكري

بيان صادر عن ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين

ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين
LEBANESE DEMOCRATIC COALITION

في ظلّ التطورات المتسارعة في المنطقة، وما تحمله من مخاطر جدّية على الأمن الوطني اللبناني، يعلن ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين ما يلي:

أولاً: إنّ حماية لبنان واللبنانيين تقتضي تحصين الساحة الداخلية ومنع أي انزلاق إلى صراعات خارجية أو محاور إقليمية لا مصلحة وطنية فيها. إنّ التجارب السابقة أثبتت أن أي عمل عسكري أو أمني خارج إطار الدولة ومؤسساتها الشرعية يعرّض الوطن لأثمان باهظة لا قدرة له على تحمّلها.

ثانياً: بناءً عليه، يطالب الائتلاف الحكومة اللبنانية بإعلان حالة طوارئ دستورية محدّدة الهدف والمدة، بهدف تطبيق ما ورد في خطاب القسم والبيان الوزاري لجهة حصرية قرار السلم والحرب بيد الدولة اللبنانية، ومنع أي محاولة "إسناد" أو "ردّ" أو تحرّك عسكري أو أمني من أي جهة كانت، سواء من الفصائل الفلسطينية أو من أحزاب وقوى الأمر الواقع المنخرطة في محاور إقليمية.

ثالثاً: إنّ المرجعية الوحيدة التي تحكم اللبنانيين هي الدولة اللبنانية بدستورها ومؤسساتها الشرعية، وفي مقدّمها الجيش اللبناني والقوى الأمنية. ولا يجوز تحت أي ظرف أن يُستدرج لبنان إلى مواجهة لا قرار رسمي بها ولا غطاء دستورياً لها.

رابعاً: يدعو الائتلاف جميع القوى السياسية إلى تحمّل مسؤولياتها التاريخية، وإعلاء مصلحة لبنان فوق أي اعتبار فئوي أو أيديولوجي، والتأكيد أن التضامن مع أي قضية عادلة لا يكون عبر زجّ لبنان في أتون الحروب، بل عبر الموقف السياسي والديبلوماسي والإنساني الذي تقرّره الدولة حصراً.

خامساً: كما يناشد الائتلاف المجتمع الدولي دعم مؤسسات الدولة اللبنانية، وتعزيز قدرات الجيش اللبناني لضبط الحدود ومنع أي خروقات قد تهدّد الأمن الداخلي أو تعرّض المدنيين للخطر.

إنّ ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين يؤكد أنّ سيادة الدولة ليست شعاراً، بل شرط وجود. وأنّ الدستور ليس وجهة نظر، بل عقدٌ وطني جامع لا يعلو عليه أي قرار أو سلاح أو ارتباط خارجي.

لبنان أولاً... الدولة أولاً... والدستور هو المرجع والضمانة.

لقاء اللبنانيين الشيعة يكرّم لقمان سليم
على الجيش اللبناني سحب كل سلاح
وعلى السلطة تطهير القطاع العام قبل فرض الضرائب

في إطار لقاءاته الدورية، عقد «لقاء اللبنانيين الشيعة» بمشاركة عدد من ممثلي المجموعات اللبنانية الشيعية والفاعليات والناشطين، اجتماعه التنسيقي في معرض «باقون» في «يونيون ماركس - مصنع أبرويان» الذي تم تنظيمه بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد لقمان سليم، في إطار مبادرة تكريمية للقمان سليم وكل شهداء الاغتيال الجسدي، ورفضاً لكل أنواع التهديد والترهيب والتخوين والالغاء المعنوي التي يمارسها «الثنائي» على من يعارضونهم، وتأكيداً على شعار «صفر خوف» الذي أطلقه سليم في مواجهة هذه الأساليب والممارسات الترهيبية والقمعية. وشدد المشاركون على التقاطع والتحاور والتنسيق والتشبيك والتعاون مع كل القوى والشخصيات اللبنانية والشيعية المؤمنة بنهائية الكيان اللبناني تحت مظلة القانون وسيادة الدولة على كل أراضيها، وشجّع المجتمعون السلطة والجيش اللبناني على بسط سيطرة الدولة اللبنانية على كل أراضيها وسحب كل سلاح من جميع الجماعات المسلحة بما فيها سلاح «حزب الله»، كما دعا المجتمعون السلطة اللبنانية الى المباشرة في عملية تطهير القطاع العام من كل الموظفين الوهميين والمنتفعين وكل الوظائف الوهمية، قبل فرض الضرائب العشوائية على الشعب اللبناني لتمويل زيادة الرواتب في هذا القطاع.

تقرير شهري ـ شباط ٢٠٢٦:
ستاتيكو ميداني وتصاعد خطابي... وصولًا إلى لحظة حرب إيران

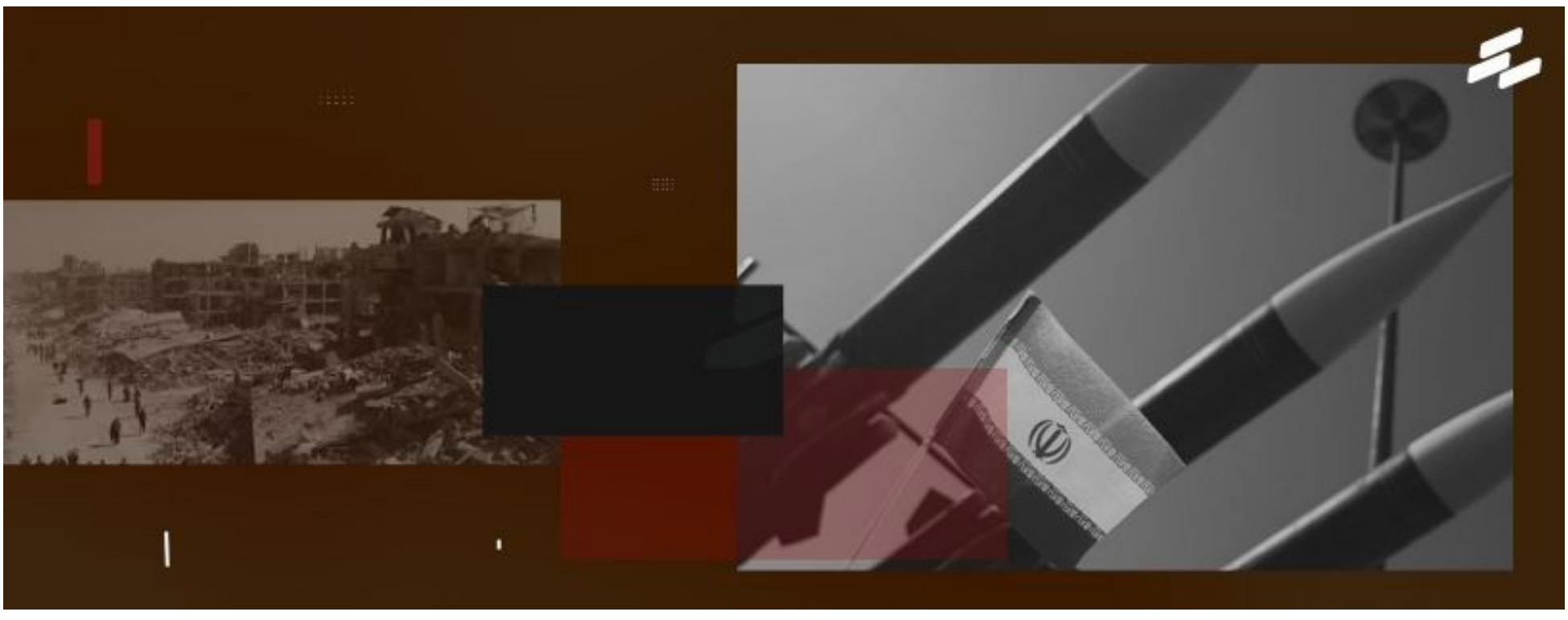

شهد شهر شباط ٢٠٢٦ استمرار نمط الاشتباك المحدود على الجبهة اللبنانية، من دون تسجيل تحوّل نوعي كبير في طبيعة المواجهة. فقد بقيت الضربات الإسرائيلية ضمن إطار ضغط شبه يومي، محدود النطاق، يقوم على الغارات الجوية المتفرقة، الاستهدافات الدقيقة، القصف المدفعي، والتحليق المكثف للمسيّرات.

لكن هذا التوازن بقي قائمًا حتى الأيام الأخيرة من الشهر، حين أدّى اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وايران من جهة أخرى إلى نقل المشهد من إدارة اشتباك يومي مضبوط داخل لبنان إلى ترقّب قرار إقليمي مفتوح، أعاد خلط الحسابات السياسية والعسكرية.

أولًا: طبيعة الضربات الإسرائيلية وتطورها

تُظهر المعطيات الميدانية خلال شباط نمطًا ثابتًا ومنخفض الوتيرة نسبيًا من العمليات الإسرائيلية، تميّز بالآتي:

- غارات جوية شبه يومية ومحدودة استهدفت قرى وبلدات في الجنوب والبقاع، من دون توسّع لافت في العمق أو في حجم التدمير.
- استهدافات لأفراد عبر الطائرات المسيّرة، خصوصًا ضد سيارات ودراجات نارية، بما يعكس تركيزًا على أهداف محددة بدل بنى تحتية واسعة.
- قصف مدفعي مستمر طال القرى الحدودية، ولا سيما القرى الأمامية، ضمن نمط ضغط دائم.
- تحليق كثيف ومنخفض للمسيّرات لأغراض الاستطلاع وفرض حضور جوي دائم.
- توغلات وأعمال هندسية محدودة شملت تجريفًا وتفجيرًا وتعزيزات موضعية على طول الحدود، من دون تغييرات ميدانية كبرى.

ثانيًا: موقف «حزب الله»

حافظ «حزب الله» خلال الشهر على خطاب ثابت، يقوم على التأكيد أن المقاومة ضرورة وأن السلاح غير قابل للنقاش في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية.

وقد ركّز خطابه على:

- استمرار خيار المقاومة.
- رفض البحث في نزع السلاح قبل وقف العدوان.
- اعتبار الاعتداءات الإسرائيلية دليلًا على الحاجة إلى السلاح.
- تجنّب إعلان نية واضحة بالتصعيد.

لكن التحول الأبرز جاء مع نهاية الشهر، بعد استهداف إيران، إذ دخل خطاب الحزب مرحلة من الغموض:

لا إعلان صريح بالرد.

ولا استبعاد واضح له.

مع انطباع بأن القرار لم يعد محليًا بالكامل.

وهذا عكس انتقالًا من قرار مضبوط إلى حسابات مرتبطة بالسياق الإقليمي الأوسع.

ثالثًا: موقف حركة «أمل»

بقيت حركة «أمل» ضمن الخط العام الداعم لما تسميه بخيار المقاومة، لكنها حافظت على نبرة أكثر توازنًا وحذرًا.

وقد شددت على:

- أن الاعتداءات الإسرائيلية تستهدف لبنان ككل.
- أهمية دور الدولة والجيش والمؤسسات الرسمية.
- ضرورة تفادي الانزلاق إلى حرب شاملة.

وابراز دور نبيه بري كعامل توازن سياسي، أو كـ«صمام أمان»، من خلال محاولة إبقاء قنوات التواصل مفتوحة وضبط الإيقاع الداخلي في ظل ارتفاع منسوب التوتر.

رابعًا: مواقف المعارضين الشيعة

شهد شباط تصاعدًا تدريجيًا في خطاب القوى والشخصيات الشيعية المعارضة، حيث ركزت على:

- أن السلاح خارج الدولة يعرّض لبنان للضربات.
- أن الجنوب يدفع الثمن الاجتماعي والاقتصادي للمواجهة.
- ضرورة تحييد لبنان عن صراعات المحاور.
- رفض احتكار التمثيل السياسي داخل البيئة الشيعية.

وبعد استهداف إيران، تحوّل هذا الخطاب إلى تحذير مباشر من جرّ لبنان إلى حرب لا يملك قرارها.

خامسًا: مواقف الحكومة والقوى السيادية

بقيت الحكومة والقوى السيادية على موقفها التقليدي، القائم على:

- ضرورة حصر السلاح بيد الدولة.
- تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل.
- اعتبار استمرار السلاح خارج مؤسسات الدولة عامل خطر دائم على لبنان.

لكن مع نهاية الشهر، ارتفعت نبرة التحذير من خطر توسّع المواجهة، خصوصًا إذا قرر «حزب الله» الرد على استهداف إيران.

في المحصلة يمكن توصيف شهر شباط ٢٠٢٦ بأنه شهر ستاتيكو ميداني وتصاعد خطابي.

فميدانيًا، بقيت المواجهة ضمن اشتباك منخفض الوتيرة، قائم على ضربات إسرائيلية شبه يومية ومحدودة. أما سياسيًا، فقد تصاعد السجال حول السلاح ودور الدولة وكلفة المواجهة.

لكن نهاية الشهر شكّلت نقطة تحوّل، إذ انتقل المشهد من إطار لبناني مضبوط إلى أفق إقليمي مفتوح، جعل لبنان أمام مرحلة ترقّب وانتظار لقرار قد يعيد رسم مسار المواجهة.